المكانة الاجتماعية للمرأة في المجتمع العراقي

الباحثة. إيمان فخري طاهر أ.د. سعد محمد علي

الجامعة المستنصرية / كلية الآداب / قسم الاجتماع والانثروبولوجيا

الملخص:

يتصف وضع المرأة في المجتمعات الشرقية والإسلامية عموماً وفي المجتمع العراقي على وجه التحديد بسيادة الثقافة الذكورية وهيمنة الرجل على واقع المجتمع العراقي، ورغم تقديم المرأة العراقية الكثير من التضحيات إلا أن معاناتها لم تسلم من الاضطهاد والعنف بمختلف أنواعه وأشكاله، ورغم ذلك لعبت المرأة العراقية دوراً محورياً هاماً في كثير من الأوقات لاسيما في النزاعات المسلحة وتدهور الأوضاع الاجتماعية.

الكلمات المفتاحية: (المرأة، المكانة الاجتماعية، المجتمع العراقي).

The social status of women in Iraqi society

Researcher. Eman Fakhry Taher Dr.Saad Muhammad Ali

Al-Mustansiriya University / College of Arts / Department of Sociology and Anthropology

Abstracts:

The status of women in eastern and Islamic societies in general, and in Iraqi society in particular, is characterized by the dominance of masculine culture and the dominance of men over the reality of Iraqi society. important in many times, especially in armed conflicts and the deterioration of social conditions.

Keywords: (woman, social status, Iraqi society).

المحور الأول : الحركة النسوية في العراق(النشأة والتطور):

مازال المجتمع العراقي بكل أشكاله المعيشية تحكمه سلسله من القيود ممثلة في الأعراف والتقاليد والقيم الثقافية التي توارثها عبر الأجيال، مما جعلها تكون هويته الثقافية فارضة في الآن

نفسه سيطرتها في تحديد طبيعة تقسيم العمل من جهة والعلاقة بين الجنسين من جهة أخرى(مثني، ٢٠١٢م ، ص١١٥). مما يخلق تمايزا تكرسه الثقافة وأنماط السلوك والممارسات المنبثقة عنها، والعلاقة بين التمييز وهذه الثقافة ليست ساكنة بل على العكس تتصف بالدينامية التي تعكس آثار ونتائج التحولات العامة التي يعرفها المجتمع متفاعلة مع المعتقدات الدينية الأمر الذي يمكنها من أن تعيد باستمرار تحديد مواقف سلوك الفرد والجماعة من المعتقدات الثقافية نفسها، وتؤثر هذه العلاقة الدينامية في مجمل التصورات المتعلقة بالمرأة والأسرة بصفة عامة، يمارس المجتمع العراقي هذه الأشكال التمييزية المرسخة في البني الذهنية التقليدية والموروثات الثقافية ضد الأنثى منذ ولادتها متعرضة لها في كل ظروفها وأحوالها (الأميري، ٢٠١٥ ، ص١٤٠).

ترجع الرؤية التي لا تعترف بوجود المرأة في المجتمع العراقي سوى ارتباطها بالزوج والأطفال نتاج السلطة الذكورية التي تعيق تفتح المرأة على اختيارات اجتماعية أخرى، وفي نظام اجتماعي قائم على أساس الفصل بين الجنسين، والتمييز يتم تمثله دينيا وثقافيا بوصفه تنفيذا للمشيئة الإلهية، يتم التوقع بأن النساء ستميل إلى تعزيز مكانتها في المجتمع من خلال اختيار ما يسمى أمومة اختيار أي إنجاب ما يكفي من الأولاد الذكور دون الإناث.

ولا تزال الصفات التقليدية لوصف البنات هي ذاتها، أما المرأة فيتم الحكم عليها من خلال مقاييس اقتصر على قيمتها الأخلاقية (الصبوري، ٢٠٠٧ ، ص ص١١٢– ١١٣). فالشرف مثلا بوصفه قيمة أساسية عالية في المجتمع ينم ربطه بالمرأة فهي تمثل رمزا له، صحيح أن من خلاله يتم إعلاء مكانتها وقيمتها كونها سادنه قيمة المجتمع الكبرى إلا أنه يفرض بالنتيجة إتباع وسائل حماية متعددة للحفاظ على شرفها مثل عزلها عن مجتمع الرجال ومنعها من الخروج كثيرا، لدرجة جعلت هذه الأنماط السلوكية عادات وتقاليد في صورة أعراف اجتماعية توارثها الأفراد كثوابت ثقافية كونتها الثقافة وما مر بها من تغيرات انعكس على فرص تعليم المرأة وخروجها للعمل، وترسخت

هذه القيم بطريقة جعلت من أمر تحديها أو حتى المفاوضة بشأنها أمرا في غاية الصعوبة، فهو بنظر المجتمع يتحدي أو يفاوض على هويته الثقافية ومكانتها الاجتماعية أو تقديره لذاته.

وبهذا يشكل الموروث الثقافي احد المرجعيات الأساسية في بناء صورة المرأة ودلالاتها إذ أنه يمثل أحد أبرز محتويات الوعي الجماعي، وأحد مكونات اللاوعي بكل ما يحتضنه من تمثلات وأفكار ومفاهيم مازالت تواجه سلوك الأفراد في الحياة اليومية، لذا فأن معرفة صورة المرأة داخل هذا التراث يعني الكشف عن استمراريتها في الحاضر بفعل التأثير الذي يمارسه التراث في ذهنية الإنسان. (مثني، ٢٠١٢م، ص١١٥– ١١٧).

إن المرأة كتجسيد نوعي تمثل نصف المجتمع وقضيتها كانت تمثل ركناً أساسياً طوال الحقب التاريخية التي مرت بها البشرية فحقوق المرأة وواجباتها كانت مثار جدل طويل بين معارض ومؤيد لهذا الحق أو ذاك، وقد نشأت بعض التنظيمات التي تولت الدفاع عن حقوق المرأة والمناداة لحقوقها.

بدأت المرأة العراقية بالخروج الى الحياة العامة منذ نهاية القرن التاسع عشر أي عندما كان العراق خاضعا للدولة العثمانية إذ تم افتتاح مدرسة للبنات في بغداد عام ١٨٩٠م سجلت فيها ٩٠ فتاة، وبعد تأسيس الدولة العراقية المعاصرة ١٩٢١م أخذت المرأة العراقية تخطو خطوات عديدة لإثبات جدارتها كإنسانة أولاً ومثقفة ثانياً وناشطة سياسية ثالثاً. إدراكاً منها ووعياً بذاتها وبأهمية دورها، لكن هذه الأنشطة وهذا الدور ظل محصوراً بين ثنايا الطبقة المتوسطة التي كانت تمثل نسبة صغيرة في المجتمع مقتصرة على بعض العوائل في بغداد والموصل والبصرة والسليمانية، المتمثلة في عوائل رجال الدولة والسياسيين، والعوائل المثقفة ذات الدخل الثابت مثل موظفي الدولة، أو ذوي المهن الحرة كالتجار. وبعض بنات الشيوخ. (الصبوري، ٢٠٠٧، ص١١٨)

والمكانة الاجتماعية والاقتصادية أفسحت المجال لنساء تلك الطبقات وبناتها التعليم والذي اشترط عنصر الثقافة والوعي والقناعة للعقل الذكوري المهيمن لدى هذه الطبقة في السماح لبناتها بالتعلم واخذ أدوارهن مشترطا في الوقت ذاته أن يمتلكن الاستعداد والرغبة ووعي ذاتهن الاجتماعية.

وقد اتصف نشاط المرأة العراقية ودعواتها بالتدرجية في المطالب ففي العشرينيات وبداية عقد الثلاثينيات من القرن العشرين تميزت مطالب المرأة بالتواضع مركزة على الدعوة إلى تعليم القراءة والكتابة.

وتطورت المطالب في منتصف الثلاثينات من القرن العشرين لتشمل الدعوة إلى حق المرأة في العمل على اعتبار أن التعليم والحصول على الشهادة ليسا وحدهما الكفيلين بحصول المرأة على حقوقها بل الدخول في العملية الإنتاجية الاجتماعية كفاعل منتج على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي والذي سوف يحررها من تبعية الفقر والاعتماد على الرجل، الأمر الذي يحقق المساواة الفعلية للمرأة ويكسر الصورة النمطية التي رسمت عنها كونها كائن ضعيف. (جواد، ٢٠١٣م، ص ص٣٨- ٢٩)

ومع أربعينيات القرن الماضي إسهاما منها في الثقافة والأدب أخذت المرأة العرقية ترتاد النوادي ودور السينما والحدائق، واستمرت الحركة النسائية العراقية في نشاطها ونهوضها وفرض إرادتها على الواقع الاجتماعي العراقي حتى الخمسينيات التي عدت المرحلة الأكثر ازدهارا في النشاط النسوي العراقي من حيث اقتحام المرأة مجالات العمل في القطاعات العلمية والأدبية والفنية، إذ استطاعت أن تترك بصمة في مجالات عمل المرأة العراقية، وقد توج النشاط وتحقيق انتصاراً للحركة النسوية العراقية في نهاية الخمسينيات وبداية الستينيات بصدور قانون الأحوال الشخصية رقم١٨٨ لسنة ١٩٥٩م، وحصولها على المناصب العليا بتعيين السيدة(نزيهة الدليمي) على منصب وزير البلديات في حكومة عبد الكريم قاسم.

وفي فترة الستينيات حدثت انتكاسة للحركة النسائية العراقية وعلقت النوادي والجمعيات النسوية العراقية حتى الثمانينات والتسعينيات من القرن العشرين، وقد تحملت المرأة العراقية المسؤولية الكاملة للأسرة والمجتمع بسبب الحرب العراقية الإيرانية وحرب الخليج الثانية والحصار الاقتصادي، واكسبتها هذه الظروف المريرة المقدرة والخبرة والجدارة في تحمل الصعوبات، وجعل لها دورا تربوياً وأبوياً على الصعيد الأسري والوظيفي وزاد من دورها الاجتماعي وواجبها في المجتمع(زنكة، ٢٠٠٨، ص٦٦- ٦٧). وقابل ذلك حصول المرأة علي حقوق إضافية أبرزها صدور قانون العمل رقم ١٥١ لعام ١٩٧٠م، وتعديل قانون الخدمة المدنية رقم٤٤ لسنة ١٩٧٧م، وإصدار قانون مجانية التعليم في العام ١٩٧٤م، وساعدت التشريعات والقوانين على تأمين الارتقاء بالمرأة العراقية وتعزيز دورها المجتمعي، بإنشاء مراكز صحية مكنت المرأة من الحصول علي الرعاية الصحية الكافية. (الصبوري، ٢٠٠٧، ص١٢٠)

إن سياسات التنمية الموجهة للمرأة العراقية مرت بالعديد من المقاربات التي أبرزت التغيرات في مداخل السياسات التنموية والاقتصادية في العالم وهذه المقاربات هي(بلقزيز، ٢٠١٤م، ص١٦٤-١٦٦):

١- مقاربة الانتفاع التلقائي للمرأة في التنمية

ففي الخمسينات والستينات ادعت النماذج التنموية أن المرأة ستستفيد من تساقط المكاسب التنموية أسوةً ببقية أفراد المجتمع، إلا أن الواقع اثبت أنها لم تحقق سوى مكاسب بسيطة من عوائد التنمية، بل أن التجارب قادت إلى مزيد من تهميش المرأة واستبعادها من مواقع القرار.

وبرزت هذه المقارنة في السبعينات من القرن الماضي بحيث عرفها مؤتمر نيروبي (١٩٨٥) بأنها ستفيد النساء من خلال التنمية(إبراهيم، ٢٠١١ ، ص٥٧)، لكن في حقيقة الأمر وُجد أن المرأة غائبة تماماً عن تفكير المخططين في مجال التنمية، ويؤكد هذا البعد أن إقصاء المرأة من التنمية لايؤثر سلباً على المرأة فقط إنما يولد عنه فشل للمشاريع التنموية وعدم فعالية تلك المشاريع، ويؤكد

البعد نفسه أن إدماج المرأة في أنشطة التنمية التي تخص مجموع السكان قد يجعل هذه الأنشطة أكثر جد وفاعلية(المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي ، بلا تاريخ، ص٢٦- ٢٧)، ويركز على أدوارها الإنتاجية واحتياجات النوع الاجتماعي تجعلهن في نفس مستوى الرجال أو على الأقل مساعدتهن على ذلك، ومع مرور الزمن تغيرت مواضيع المرأة عندما تجاوب المحللون مع الضغوط وخاصة الاتجاهات السائدة في مجال التنمية ووصفت كارولين موزر في كتابها(Gender Planning In The Third World)المواقع الجديدة كانتقاله من اتجاه الرفاه orientations) (welf areالاتجاهين التاليين (عبد الكاظم، ٢٠١٧، ص٦٨):

أ-موقف المساواة في الحقوق.

ب-موقف محاربة الفقر.

ومن هنا كان لابد من التأكيد على الاحتياجات الأولية مع التشديد على الفعالية.

٢-مقاربة المرأة في التنمية

ومنذ سنة ١٩٧٥م، جاء الاهتمام بمعالجة مشكلة تهميش دور النساء ومشاركتهن في التنمية وقد جاء هذا ضمن التوصيات والإستراتيجيات المنبثقة من مؤتمرات المرأة العالمي. وظهر هذا البعد في نهاية عقد السبعينات من القرن المنصرم كردة فعل ضد إهمال المرأة في التنمية لبعض الجوانب، ويقوم على مبدأ أولي يتمثل في أن المرأة مدمجة مسبقاً في التنمية الآن، والمشكلة المطروحة أن المرأة مدمجة بصفة غير متساوية مع الرجل(إبراهيم، ٢٠١١، ص٥٩)، أي أن مشاركة المرأة في عملية التنمية مبنية على أساس أن عمليات التنمية ستسير بصورة أفضل وتزداد فعالية إذا قدرت جهود المرأة داخل البيت وخارجه بدلا من تركها تستخدم وقتها بطريقة غير منتجة، ويشير إلى دمج النساء اقتصادياً، في الهياكل الاجتماعية، فيجب التوازن بين المقتضيات الاقتصادية والقضايا الاجتماعية والاهتمامات البيئية والديناميكية الديمقراطية باعتبار الإنسان

وسيلتها وهدفها و أسس التنمية المرفقة المساندة للتنمية هي احترام حقوق البشر سواء كانوا نساء أم رجال كهولاً أو ريفيين أم حضر. (زنكنه، ٢٠٠٦، ص.٦٠)

٣-مقاربة التنمية البشرية

إن مفهوم التنمية البشرية أعطى للمرأة بعداً جديداً لمقاربة قضاياها وعلاقتها بالتنمية، من خلال مفهوم التمكين، وتوسيع قدرات الناس وخياراتهم في العيش الكريم لحياة صحية مديدة، والتمتع بالحريات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بوصفها حقاً اصيلاً من حقوقها، وتبناها مؤتمر بكين (١٩٩٥) بوصفة حلاً استراتيجياً للتنمية فقد جاء في المادة الثالثة عشرة من اعلان بكين "ان تمكين المرأة ومشاركتها الكاملة على قدم المساواة في جميع جوانب حياة المجتمع، بما في ذلك المشاركة في عملية صنع القرار وبلوغ مواقع السلطة، امور اساسية لتحقيق المساواة والتنمية والسلم(عبد الخالق، ٢٠١٣، ص١٨٦).

المحور الثاني: الأدوار الاجتماعية للمرأة العراقية

لم تبق المرأة العراقية رهينة العادات والتقاليد بل حاولت زحزحتها ومحاولة كسر القيود التي ضيقت حركتها، فحصل نتيجة لذلك نوع من الحراك الاجتماعي بعد تأسيس الدولة العراقية مما أدى إلى تنازع الآراء الجديدة المؤمنة بحقوق المرأة والتي وجدت مناصرين لها مقابل المعادين لهذه الدعوة والتي عدت بنظرهم خروجا عن الدين. (مثني، ٢٠١٢م، ص١١٧- ١١٨)

وإن واقع المرأة العراقية ودورها في مجال العمل مرتبط بكل تأكيد بالواقع الاجتماعي والسياسي للمجتمع فمسألة دخول المرأة معترك الحياة العملية ومشاركتها في العمل والتعليم والقيادة وما إلى ذلك من مناحي العمل السياسي والاقتصادي والحياة الاجتماعية تصطدم بجملة من المعوقات الثقافية والاجتماعية، وتزداد هذه الإشكالية تعقيداً إذا ما علمنا أن تأثير الثقافة العراقية التقليدية ما

يزال قائماً، ومع ذلك فان حضور المرأة العراقية كان قلقاً بين التقدم والتراجع حيث نلاحظ أن دورها في ظل الظروف الصعبة التي مر بها العراق قد تراجع كثيراً عن مستوي طموحها في التغيير، المرأة العراقية اليوم أمامها فرصة مهمة لكي تثبت وجودها أو تبلور فكراً نسوياً يعبر عن تصورات وطموحات المرأة العراقية فعلاً لكي تطور إمكانياتها وتوضح مطالبها بشفافية وديمقراطية لتكون قادرة على التأثير في سياسة التنمية وتطور المجتمع. (الربيعي، ٢٠١٤م، ص١٣)

يعد مفهوم الدور الاجتماعي من المفاهيم المهمة لعلم الاجتماع وعلم النفس الاجتماعي والأنثروبولوجيا وترجع أهميته في كونه يسلط الضوء على حقوق الأفراد وواجباتهم التي تترتب على تشكيلة مجموعة مكانات يشغلونها أو يعدهم المجتمع لشغلها في البناء الاجتماعي.

فلو نظرنا إلى الدور الاجتماعي من جهة البناء الاجتماعي فنجده يعرف على انه مظهر للبناء الاجتماعي يدل على وضع اجتماعي معين ترتبط به مجموعة من الخصائص الشخصية ومجموعة من النشاطات التي يعزو إليها القائم بها والمجتمع معاً قيمة معينة.

(غيث، ١٩٨٩م، ص٣٩)

إنَّ للمرأة دور فعال في تقدم المجتمع، وهذا الدور تزداد أهميته إذا ما تمتعت المرأة بمكانة محترمة في المجتمع، ووجدت فرص العمل المتوفرة أمامها والقدرة عن التعبير عن رأيها، عندئذ تتبلور شخصيتها ويتحسن وعيها حول مشكلات المجتمع وتعقيدات الحياة وان طبيعة الظروف الاجتماعية والحضارية التي يمر بها العراق أدت إلى ضعف مشاركة المرأة في عملية التغيير الاجتماعية والتنمية وجعلت المرأة حتى المتعلمة تنظر للتعليم لا كطريق للتأهيل والعمل وإنما لكي تصبح من خلاله زوجة وإماً جيدة(الربيعي، ٢٠١٤، ص١٧).

إذ أن المرأة عملت جاهدة في مختلف الظروف التي مر بها المجتمع العراقي من نزاعات وحروب للحفاظ على النظام الاجتماعي وديمومته، والكثير من مؤسسات الدولة العراقية أديرت من

قبل النساء بكفاءة عالية بفعل وجود كفاءات نسائية عراقية، و كان هناك بطء في مطالبة النساء المشاركة في مواقع صنع القرار سواء سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية بسبب هيمنة النظام في عهد صدام حسين على جميع مؤسسات الدولة وقد لاحظنا تغيب دور النساء رغم أن لهن جهودا بارزة في المجتمع، منذ عقد السبعينات ومع ذلك فقد تواجدت النساء في المجلس الوطني العراقي خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٩٥م، حيث بلغ حجم العضوية تسعة أعضاء ومثلت سنة ١٩٩٠م أعلى نسبة مشاركة إذ بلغت ١٣,٢ % من مجموع الأعضاء، أما في الدورة الخامسة للمجلس عام ٢٠٠٠م، فقد بلغ عدد النساء ٢٠عضوا بنسبة ١٨%، وهي تعد نسبة جيدة قياسا بالمشاركة النسائية في المنطقة العربية، ورغم أن الكثير من المؤسسات أديرت من قبل نساء ذوات كفاءة عالية اثبتن قدرتهن في الإدارة ولكن كان هناك بطء في مطالبة النساء في المشاركة في مواقع صنع القرار وذلك بسبب الأوضاع السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية وحتى الثقافية بالإضافة إلى سيطرة النظام السابق وهيمنته على جميع مؤسسات الدولة نلاحظ تغيب النساء رغم أن لهن جهود بارزة منذ عقد السبعينات(عبد الكاظم و رشيد، ٢٠١٧م، ص٦٩).

"وعلى الرغم مما حققته المرأة العراقية من نجاحات وانجازات خلال مسيرة عملها الطويلة، التي امتازت بالتقدم أحيانا وبالتراجع والانتكاس أحيانا أخرى، إلا أن الدولة والمجتمع مدعوان إلى حماية هذه المنجزات، التي حققتها المرأة العراقية، وطرح مبادرات فكرية وحلول سياسية ومجهودات ثقافية وإرادة وطنية قوية، تحتضن المرأة داخل المجتمع وتبلور مفاهيم جديدة تحترم حقوقها وحرياتها وفسح المجال أمامها لأداء دورها ووظيفتها الحقيقة في الحياة العامة.

(الأميري، ٢٠١٥ ، ص١٤٢)

ونجد الدور الاجتماعي للمرأة العراقية يتحدد في مجموعة من الحقوق التي تتلقاها في مجتمعها، والواجبات التي تقدمها للمجتمع والمتجسدة في أنماط سلوكية متعارف عليها، ووعيها بحقوقها ووعي

الآخرين في هذه الحقوق والواجبات التي تتمثل في الاتجاهات التي تشيع حقوق وواجبات المرأة في العالم النامي(الأحمدي، ٢٠١٩، ص١٤٧).

كما أن هناك علاقة متلازمة للدور الاجتماعي للمرأة العراقية في المجتمع، مع المكانة الاجتماعية فعند تحديد مفهوم الدور الاجتماعي لا يمكن تجاوز مفهوم المكانة الاجتماعية. فالمكانة تحدد على أنها(مرتبة أو موقع يشغله الفرد) إن هاتين المفردتين المرتبة والموقع يختلفان في معانيها فعندما نتعامل مع المكانة على أنها مترابطة مع الدور الاجتماعي فإنها تحدد عموماً على أنها موقع فقط وعند تحديد المكانة على كونها ممثلة للموقع فالمكانة هنا تعني منزلة يشغلها الفرد. (خشيم، ٢٠١٠ ، ص١٩٤)

لذا فإن المكانة الاجتماعية هي الوضع الذي يشغله الشخص أو الأسرة أو الجماعة القرابية في النسق الاجتماعي بالنسبة للآخرين وقد حدد هذا الوضع الحقوق والواجبات وأنواع السلوك الأخرى بما في ذلك طبيعة ومدى العلاقة بأشخاص آخرين لهم مكانات مختلفة ويمكن أن نحدد المكانة الاجتماعية بالتعليم أو الفعل أو الممتلكات أو التقسيم الاجتماعي في المجتمع.

(الصرايرة، ٢٠١٦، ص٤٩)

إنَّ توزيع الأعمال وتنوع الوظائف للمرأة داخل المجتمع، تعتبر نتيجة لاستغلال الهيئات الاجتماعية على حد تعبير(دوركهايم) يحدد لكل فرد عمل يؤديه ويصبح أداة من أدوات الإنتاج وعنصر من العناصر الايجابية في المجتمع، وهذه المطالب التي يرغب المجتمع بالحصول عليها لا يمكن انجازها من قبل شرائح محددة مالم تتكاتف الشرائح الاجتماعية كافة في تحقيقها لما فيه خير المجتمع، لذا تبرز الحاجة إلى التوفيق والتضامن بين الشرائح الاجتماعية المختلفة في المجتمع، ونبذ ما يعوق ذلك من قبل المجتمع وهيئاته وابتداع وسائل مختلفة للحيلولة دون استفحالها. وإن مشكلة التنمية في المجتمعات النامية هي في الأساس مشكلة التغير الاجتماعي

ومشكلة التقاليد السلبية وفي الحقيقة ليس هنالك حياة اجتماعية بدون تقاليد وليس هناك علاقات إنسانية بدون نظام، والتقاليد هي من صنع الإنسان إلا أنها لا تخضع إلى شخص معين ولكونها من صنع الإنسان فهي إذن قابلة للتعديل أو التغيير(كاظم، ٢٠١٦، ص٨٧).

وتجدر الإشارة إلى أن المرأة العراقية مرت بمراحل وظروف صعبة للغاية يمكن إيجازها بما يلي:

١- الحرب العراقية الإيرانية١٩٨٠-١٩٨٨

٢- حرب الكويت ١٩٩٠

٣- العقوبات الاقتصادية

٤- غزو العراق ٢٠٠٣

كل هذه المراحل أدت إلى إغراق العراق في ظلمات البطالة والفقر والتخلف وبالتالي أثر بشكل واضح على تراجع دور المرأة العراقية.

بعد عام ٢٠٠٣ حصل تغير في النظام السياسي العراقي أدى إلى تحول بات واضح على الساحة حيث برزت ناشطات عراقيات يقيمن في أمريكا للدعوة إلى إقامة منظمة نساء من اجل العراق(خشيم، ٢٠١٠ ، ص١٩٥). لذا اقتصر دور المنظمات النسوية غير الحكومية في المجتمع العراقي على دعم العملية السياسية وإطلاق الحملات للحفاظ على حقوق المرأة في دستور العراق الجديد(الأحمدي، ٢٠١٩، ص١٤٩).

لقد أوجد قانون الانتخابات العراقي أرضية مناسبة لتفعيل دور المرأة وضمان مشاركتها في إدارة الدولة العراقية ورسم سياستها وذلك من خلال تخصيص ما لا يقل عن ٢٥ %من مقاعد البرلمان العراقي وتم تطبيق نظام التمثيل النسبي في المرحلة الانتقالية من خلال أمر سلطة الائتلاف رقم (٩٦) بتاريخ ١٥ / ٦ /٢٠٠٤ وللمسمى (قانون الانتخابات) والذي كان ساريا في

انتخابات كانون الثاني / ٢٠٠٥وفيه أنه يجب أن يكون اسم امرأة واحدة على الأقل ضمن أسماء أول ثلاثة مرشحين في القائمة. (الصرايرة، ٢٠١٦، ص٥٣)

وبفعل تطبيق نظام الكوتا وعملاً بالمادة (٤٩) للفقرة الرابعة من الدستور الصادر عام ٢٠٠٦م، والتي نصت على أن يستهدف قانون مجلس النواب انتخابات تحقيق نسبة للنساء لا تقل عن الربع من أعضاء مجلس النواب كما ذكرت الفقرة (ج) من المادة الثلاثين من القانون (نسبة تمثيل المرأة في الجمعية الوطنية لا تقل عن ربع أعضاء الجمعية الوطنية).

(إبراهيم، ٢٠١١، ص٦٧).

لقد شكلت قضية المرأة أحد المتغيرات في النسيج المجتمعي العراقي بعد سلسلة من الأزمات التي تركت آثار مباشرة وغير مباشرة على المؤسسة الأسرية وعلى المرأة خاصة فالعوامل الثقافية والاجتماعية فضلاعن القصور في تعليم وتدريب المرأة وتدني مستواهن العلمي وضآلة مهاراتهن كلها عوامل تقلص نطاق الأعمال المتاحة لهن وتضعف قدرتها على المنافسة في ميدان العمل الرسمي خارج المنزل والحصول على وظائف تلبي احتياجات الأسرة وتحقق المكانة الاجتماعية اللائقة لها(عبد الكاظم و رشيد، ٢٠١٧، ص٦٧).

وعلينا أن نتذكر باستمرار بأن مئات الآلاف من النساء العراقيات من عربيات وكرديات فيليات وكلدو أشوريات وصابئات وغيرهن يعشن في الشتات الأجنبي القسري منذ أن هُجرنَ قسراً وليس في مقدورهن العودة إلى العراق لأسباب كثيرة وخاصة الإرهاب الدموي السائد في العراق منذ سقوط النظام الاستبدادي وحتى الآن(مثني، ٢٠١٢م، ص١١٥).

إن المرأة كتجسيد نوعي تمثل نصف المجتمع وقضيتها تمثل ركناً أساسيا طوال الحقب التاريخية التي مرت بها البشرية فحقوق المرأة وواجباتها كانت مثار جدل طويل بين معارض ومؤيد لهذا الحق أو ذاك ،وقد نشأت بعض التنظيمات التي تولت الدفاع عن حقوق المرأة والمناداة

لحقوقها(الربيعي، ٢٠١٤م ، ص٣ ٤). إذا أخذنا الوضع الاجتماعي للمرأة في البناء الاجتماعي وفي ضوء نظرية التوازن واللاتوازن نجد أن وضعها التقليدي كان رهن الضوابط الاجتماعية التقليدية التي أضفت عليها الدور البيولوجي المتمثل بإنجاب الأطفال وتنشئتهم.

إن تقسيم العمل بين الرجل والمرأة على نحو لا يتعدى فيها دور المرأة كونها زوجة وأما وربة بيت ويقوم الرجل بالعمل والإنتاج والمشاركة في النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في المجتمع كافة، ويؤكد (بارسنز) إن تقسيم العمل بين الرجل والمرأة بهذا النمط من شانه دعم النظام العائلي في المجتمع ويحقق قدراً من التوازن داخل البناء الاجتماعي ككل والذي يمثل نظام العائلة أحد الأنساق الرئيسية فيه، وبذلك لا يتعدى دور المرأة المشاركة في ادوار اخرى تساهم المرأة من خلالها في حركة المجتمع وذلك بسبب مقاومة العادات والتقاليد وقد ساعد على ذلك عامل الأمية المنتشر بين النساء إضافة إلى عامل التنشئة الاجتماعية التي غرست في مراحلها المختلفة معتقدات واتجاهات خاطئة عن دور الذكر والأنثى من الحياة الاجتماعية.

(العطية، ١٩٨٣م، ص١٠٥)

وبتغير المجتمع نتيجة تعرضه لسياسات جديدة استهدفت المجالات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية ظهرت مفاهيم جديدة تطلبت خروج المرأة من دورها التقليدي كاتساع مجالات التعليم والحاجة إلى القدرة الإنتاجية للمرأة بعد دخول التصنيع إلى المجتمع إضافة إلى الضغوط الاقتصادية التي تعرضت لها العائلة نتيجة النمو الحضري والاقتصادي الذي يتبعه غلاء المعيشة.

لذا بقيت المرأة العراقية تعيش في صراع بين القديم والجديد، القديم متمثلا في المفاهيم التقليدية، التي ورثناها عن الحضارة القديمة، والجديد المتمثل في المفاهيم التي يدعمها التطور العلمي والتقني، وبذلك أصبحت المرأة أمام خيارين، أما الخضوع للعادات والأعراف الاجتماعية أو

الثورة عليها. ونتيجة لذلك نشب صراع داخلي في نفسية المرأة، وزاد من أثرها التيارات الوافدة من الخارج، نتيجة الاتصال بين المجتمعات، وظهور جماعات مرجعية جديدة متمثلة في الأحزاب السياسية، ومؤسسات المجتمع المدني التي اعترفت بأهمية دور المرأة في البناء الجديد للمجتمع وحقها في التمتع بحقوقها(أبو على، ٢٠٠٣م، ص٥).

وقد ساعدت هذه التغيرات في ظهور حركات اجتماعية ساهمت فيها المرأة من خلالها بالمطالبة بحقوقها وحرياتها سواء عن طريق الكتابة أو الجمعيات النسائية الأمر الذي ساعدها على تصعيد نشاطها ومطالبتها بالتعليم باعتباره المعيار المهم لتقويم انجازات ومكاسب الفرد في المجتمع وكذلك في تغير الوضعية الاجتماعية. إذ أن التعليم يساعدها على زيادة خبرتها العلمية ويؤخر زواجها ويحفز معدل خصوبتها يجعلها ويحدث ضغطاً اقتصادياً على العائلة بسبب توقعاتها لارتفاع مستوى المعيشة، وهذا ما يجعلها ترغب بالاستفادة من جميع الفرص المتاحة لها(رزيق، ١٩٧٩، ص٢٦).

إن وجود المرأة مشاركة للرجل بكل المجالات أصبح ليس ضرورة من ضرورات المجتمع وحاجاته فحسب بل هو السمة السائدة فيه، فلم يعد من معنى لوجود المرأة داخل المنزل أو اقتصار دورها داخل المنزل فقط، فهذه النظرة تعتبر قاصرة بالمفاهيم الحديثة للمجتمعات وبالتالي هي تولد قصور بالنظرة العامة والذي هو قصور بالنظرة إلى المجتمع وحركته.

الخاتمة:

سعت هذه الدراسة الى تناول المكانة الاجتماعية للمرأة في المجتمع العراقي كأحد المواضيع المهمة والتي لاقت اهتمام واسع بين باحثين في العلوم المختلفة من بينها علم الاجتماع ويتركز هدف الدراسة على تسليط الضوء على مكانة المرأة في المجتمع العراقي من حيث عمل المرأة ومعرفة اهم الصعوبات

التي تواجها المرأة لاثبات مكنتها في المجتمع وقدرتها على العمل في مختلف مجالات الحياة حالها حال الرجل وكيف تواجه التحديات التي توجهها في المجتمع.

المصادر:

١. إبراهيم، أدجامح. (٢٠١١). ادماج مقاربة النوع الاجتماعي في ميزانية الدولة، كلية العلوم الاقتصادية والبشرية والعلوم الاجتماعية الجزائر.

٢. أبو على. نبيل خالد.(٢٠٠٣). دور المرأة في بناء مجتمع عراقي جديد، بحث مقدم لمؤتمر منتدى نساء البحر المتوسط، النساء والهجرة وحوار الثقافات" أكتوبر.

٣. الأحمدي، ريم سعيد مصلح.(٢٠١٩). دور المراكز الاجتماعية في تمكين المرأة" دراسة مطبقة على المستفيدات من النساء في مركز الملك سلمان الاجتماعي" جامعة الملك سعود، قسم الدراسات العليا، ديسمبر.

٤. الأميري، ابتسام محمد عبد. (٢٠١٥). دور المرأة في بناء المجتمع العراقي بعد العام٢٠٠٣، الناشر جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، المجلد ٢٠١٥، العدد٦١(٣٠ يونيو/حزيران، العراق).

٥. بلقزيز، عبد الإله.(٢٠١٤). المرأة العربية من العنف والتمييز إلى المشاركة السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

٦. جواد، بلقيس محمد.(٢٠١٣). دور المرأة العراقية في النظام الديمقراطي، دراسة تحليلية لسلوك المرأة البرلمانية، دار الحصاد، دمشق.

٧. خشيم، مصطفي. (٢٠١٠). معوقات تمكين المرأة في البلدان العربية :الواقع والطموح، مجلة شؤون عربية، مصر.

٨. الربيعي، دنيا جليل إسماعيل. (٢٠١٤). واقع المرأة العراقية بعد التغيرات التي حصلت في٢٠٠٣/٤/٩، مركز أبحاث الطفولة والأمومة، جامعة ديالى.

٩. رزيق، هدى. (١٩٧٩). الدور المتغير للمرأة العربي، (لجنة الأمم المتحدة لغربي آسيا،) النشرة السكانية.

١٠. زنكة، هيفاء.(٢٠٠٨). مدينة الأرامل، المرأة العراقية في مسيرة التحرير، ترجمة مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت.

١١. زنكنه، هيفاء.(٢٠٠٦). المرأة العراقية وخطاب الاحتلال الامريكي ، مركز دراسات الوحدة العربية .

١٢. الصبوري، مريانا الخياط. (٢٠٠٧). معوقات في وجه تحقيق المساواة بين الجنسين، حالة لبنان، مجلة المستقبل العربي، عدد٣١٧، تموز.

١٣. الصرايرة، بشري. (٢٠١٦). التمكين الذمة المالية المستقلة للمرأة العاملة وعلاقتهما في العنف الأسري، الطبعة الأولى، دار الخليج للنشر والتوزيع، عمان.

١٤. عبد الخالق، طيف مكي.(٢٠١٣). السلوك السياسي للمرأة العراقية بعد عام ،٢٠٠٣، رسالة ماجستير علوم سياسية ، جامعة النهرين.

١٥. عبد الكاظم، إيمان و رشيد، شيماء. (٢٠١٧). التنمية والنوع الاجتماعي في العراق، الأدوار وخيارات التمكين، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية المجلد الرابع عشر، العدد (٣).

١٦. العطية، فوزية.(١٩٨٣). المرأة والتغيير الاجتماعي في الوطن العربي، الخليج للطباعة، الكويت.

١٧. غيث. محمد عاطف. (١٩٨٩). قاموس علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.

١٨. كاظم، ثائر. (٢٠١٦). معوقات تمكين المرأة في المجتمع العراقي دراسة ميدانية في جامعة القادسية، كلية الآداب، جامعة القادسية، مجلة جامعة بابل، العلوم الإنسانية، المجلد ،٢١العدد٢. العراق.

١٩. المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية، مفاهيم ومصطلحات النوع الاجتماعي، فلسطين، ط١. (بلا . تاريخ)

٢٠. مثني، هدي محمد.(٢٠١٢). المشاركة السياسية للمرأة العراقية بعد عام ٢٠٠٣، مركز عمان، لدراسات حقوق الإنسان، عمان.